جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

١. العارف أبو علي الدَّقاق النِّيسابوريُّ
أ.د. أسماء عبد الله غني

٢. آليات من مواجهة القلق والخوف نصوص مختارة من الفلسفة اليونانية والديانات السماوية الثلاثة ..
م.د. أيمن عبد الكريم علي

٣. مراعاة فقه الواقع وأثره في العمل الدعوي مراعاة المدعوين أنموذجاً
م.د. رعد صبار صالح

٤. العام دلالته وتخصيصه عند الإمام الأوزاعي
م.د. رياض محمد حسن العبيدي

٥. التمكين المعرفي في القصص القرآني نموذج تربوي لتعليم التفكير النقدي في المدارس
م.د. عبد القادر حسين صلبي طعان

٦. الشريعة الإسلامية وأسس المواطنة: دراسة دستورية مقارنة بين العراق والمغرب
م.د. عمر الفاروق يونس محمد قاسم

٧. رسالة في حق الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية لأبي سعيد محمد بن مصطفى ..
م.د. محمد الياس هاشم الطائي

العدد الرابع والخمسون
جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي: ISSN:1817_6674

الجزء ١

جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ
كانون الأول ٢٠٢٥ م

Al- Imam Al-Adham University College

A.D 2025 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية

الإمام الأعظم الجامعة

العدد الرابع والخمسون

«الجزء الأول»

جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ
كانون الأول ٢٠٢٥ م

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٥م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

شروط النشر في مجلة
كلية الإمام الأعظم الجامعة / العراق

الرقم الدولي ISSN:1817-6674

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٠٠٥/٥/٢٤.

شروط النشر العامَّة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢. ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣. ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥. يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يقل على (١٥٠) كلمة.

٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Keyword)، باللغة العربية والإنجليزية.

٧. على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي :

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الإنكليزية (APA).

٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤. تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

١٨. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

٢٠. يتم إرسال الأبحاث على منصة المجلة .https://journal.imamaladham.edu.iq/index.php/al-Imam-Al-Adham/user/register. أو من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

شروط النشر (الفنيَّة):

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكتب الهوامش داخل المتن وبين قوسين (APA) النظام الامريكي وكما ياتي :

- مع تطور الحياة (الزمخشري، ١٩٩٩: ٣٥).
- قائمة المصادر باللغة العربية (APA).
- قائمة المصادر باللغة الانكليزية.

٣- حجم الخط لـ (١٦).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية (Times New Roman)) .

- ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٠٩٦٤٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.https://www.iasj.net/iasj/journal/224/issues.

مميزات المجلة:

١- سياسة الوصول المفتوح: جميع الأبحاث متاحة مجاناً فور نشرها.

٢- تُنشر أربعة أعداد سنوياً منذ عام ٢٠٠٥.

٣- تستخدم برامج متقدمة للكشف عن الانتحال لضمان الأمانة العلمية.

٤- تُعنى بنشر الأبحاث التي تواكب التطورات وتسهم في معالجة قضايا المجتمع والحد من الظواهر السلبية.

٥- تنشر أعمال المؤتمرات والندوات المتخصصة.

كلمة العدد الرابع والخمسين

من عطايا الله سبحانه على الإنسان وهبه العقل، فالعقل عطاء إلهي، به يستبصر الإنسان، فيمايز الخير من الشر، ويهتدي إلى معاشه، ويتعلم ما ينفعه في الدنيا والآخرة.

فبالعقل يعرف الإنسان ذاته، ويدرك أسرار الكون ويتعرف ما فيها من عبر ودلائل، فيوقن أن وراء هذا الإبداع الفريد إلها عظيما يتصف بالكمال المطلق، وهو خالق كل شيء وهو اللطيف الخبير.

وتتمايز الأمم بما لديها من ذوي العقول، وبما يقدمونه من أفكار وعلوم وأبحاث. وتبنى مؤسسات الدَّولة به، لا سيَّما التَّعليميَّة ومنها الجامعات والكليات، والَّتِي تعرف بأَساتيذها ونتاجهم العلميّ من بحوث رصينة تنشر بمجلات رصينة، ومن هذه المجلات مجلة كليتنا.

هيئة التحرير

المحتويات

١. العارف أَبو عليٍّ الدَّقاق النِّيسابوريُّ ١١
أ.د. أسماء عبد الله غني ١١
٢. الصورة الكنائية في شعر زيد الخيل الطائي ٣٣
م.د. أسامه ماجد سلمان صالح ٣٣
٣. آليات من مواجهة القلق والخوف نصوص مختارة من الفلسفة اليونانية والديانات السماوية الثلاثة -دراسة مقارنة- ٥٧
م.د. أيمن عبد الكريم علي ٥٧
٤. نقائض شعراء خراسان إمتثالية نفسية أم توجيه سلطوي ٨٥
م.د. باسم محمد صالح ٨٥
٥. مراعاة فقه الواقع وأثره في العمل الدعوي مراعاة المدعوين أنموذجاً ١١٥
م.د. رعد صبار صالح ١١٥
٦. العام دلالته وتخصيصه عند الإمام الأوزاعي ١٥٣
م.د. رياض محمد حسن العبيدي ١٥٣
٧. الأرقم بن أبي الأرقم وجهوده الدعوية في دار الدعوة الأولى ١٨٣
م.د. صالح خالد عبد القادر عياش ١٨٣
٨. التمكين المعرفي في القصص القرآني نموذج تربوي لتعليم التفكير النقدي في المدارس ٢١١
م.د. عبد القادر حسين صلبي طعان ٢١١
٩. الشريعة الإسلامية وأسس المواطنة: دراسة دستورية مقارنة بين العراق والمغرب ٢٣١
م.د. عمر الفاروق يونس محمد قاسم ٢٣١
١٠. نماذج من آيات النّعم في القرآن الكريم الدالة على الوحدانية في سورة النحل - دراسة وصفية - ٢٦٣
م.د. عمر حاتم حمد ٢٦٣

١١. الإيمان بالله تعالى في مواجهة أزمات الإنسان المعاصر ٢٨٩
م.د. ميسون سامي أحمد خميس ٢٨٩
١٢. رسالة في حق الحديث الضعيف لا يثبت به الأحكام الشرعية لأبي سعيد محمد بن مصطفى الخادمي (ت ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م) - دراسة وتحقيق وتعليق -..... ٣١٥
م.د. محمد الياس هاشم الطائي ٣١٥
١٣. حماية الأقليات أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني ٣٤٧
م.م. أحمد قيس نجم ٣٤٧
١٤. التطورات الاجتماعية في نيجيريا: دراسة في واقعها الصحي والتعليمي لعام ١٩٣٣ ..... ٣٧٩
م.م. خمائل حسين جاسم ٣٧٩
١٥. أثر الذكاء الاصطناعي في تشكيل الرأي العام من خلال منصات التواصل الاجتماعي ٣٩٧
م.م. عمر إبراهيم أحمد ٣٩٧
١٦. الخطط الإقتصادية التي تبنتها الحكومة السنغالية بعد إستقلالها عن حكم الإدارة الفرنسية (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) ٤٢٧
م.م. فدوه أحمد عدنان عباس ٤٢٧
١٧. الزمن في التاريخ الإسلامي دراسة في التقويم والساعة وأوقات العمل والعبادة ٤٦٣
م.م. منذر عبد العزيز عواد ٤٦٣
١٨. أثر أسلوب القصص القرآني في الحد من السلوكيات المنحرفة ٤٨٣
م.د. تحسين عدنان محمد الدليمي ٤٨٣

الخطط الإقتصادية التي تبنتها الحكومة السنغالية بعد إستقلالها عن حكم الإدارة الفرنسية (١٩٦٠ - ٢٠٠٠)

Economic plans adopted by the Senegalese government after its independence from French rule

(2000 - 1960)

إعداد الباحثة

م.م. فدوه أحمد عدنان عباس

الجامعة العراقية - الأمانة العامة للمكتبة المركزية

Prepared by

Assistant Teacher.Fadwh Ahmed Adndn Modern

Al-Iraqia University/General Secretariat of the Central Library

07717852878

Fadwa.a.adnan@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ١٤ / ١٠ / ٢٠٢٥

الملخص

هذا البحث هو دراسة تأريخية عن الخطط الاقتصادية التي تبنتها الحكومة السنغالية بعد استقلالها عن حكم الادارة الفرنسية، والهدف من هذه الدراسة لتحليل الظروف الاقتصادية التي احاطت بدوله السنغال، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لإقتصادها، ومثل هذه الدراسة تساعد السياسيين والمستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل بشأن مستقبل البلاد، ولتسليط الضوء على تأريخ نمو اقتصاد دوله السنغال والتعرف على الاساليب المتبعة لنموه بعد ان كان في حاله ركود لحقبة طويلة من الزمن، فبفضل التخطيط السليم الذي ابدته الحكومية السنغالية تقدمت البلاد، اذ عملت بجد و تفان من اجل دعم النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي للمواطنين، فضلا عن زياده المحاصيل الزراعية و ادخال المكائن الحديثة و المطورة، فبذلك حققت السنغال افضل نتائج، كما حرصت على تشجيع الاستثمارات الاجنبية و زياده التعاون مع دول اوربا علاوه على تشجيع الحصول على المعونات، وتشغيل الايدي العاملة لخدمه البلاد، كما أشرفت الحكومة على عدة مشاريع وافتتحت معامل في مراكز المدن الكبرى، بعد ان كانت تعاني من أزمة ، على الرغم من قله الامكانيات المادية، وقد تناول إطار البحث المدة (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) التي حققت خلالها البلاد مستوى معاشي افضل قياسا مع الحقبة الزمنية التي قضتها تحت ظلم الحكم الفرنسي.

الكلمات المفتاحية (السنغال- مالية -اقتصاد- الحكومة- تنمية- خطة).

Abstract:

This research is a historical study of the economic plans adopted by the Senegalese government after its independence from the French administration. The aim of this study is to analyze the economic conditions and predict the future trends of the Senegalese economy. Such a study helps politicians and investors make better decisions about the future of the country, and to shed light on the history of the growth of the Senegalese economy after it had been in a state of recession for a long time, This was achieved thanks to the sound planning shown by the Senegalese government, which worked hard and with dedication to support economic growth and raise the country's standard of living, as well as increase agricultural crops and introduce modern and advanced machines. Thus, Senegal achieved the best results. It was also keen to encourage foreign investments, increase cooperation with European countries, and receive aid And the employment of workers to serve the country, and the Senegalese government supervised many projects and opened factories in the centers of major cities, after the country was suffering from a financial crisis, despite the scarcity of material capabilities of Senegal, and the research framework covered the period from (1960-2000) during which the country achieved a better standard of living compared to the period of time that the country spent under the oppression of French rule.

Keywords: Senegal - Finance - Economy - Government - Development - Plan.

المقدمة

تعد دراسه الاحوال الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا لاسيما السنغال، واحده من الموضوعات المهمة؛ لفهم تأريخ الاوضاع الاقتصادية لتلك البلدان الفقيرة، و لمعرفه اوضاعها المعيشية وكيفية تحسينها، وللتعرف على الكثير من ملابسات الغموض حول تاريخ غرب إفريقيا، من هنا جاءت فكره اختيارنا لهذا الموضوع؛ و ذلك لما حققته الحكومة السنغالية من تطور اقتصادي ملحوظ منذ حقبة الستينيات ولغايه الالفية الثانية، إذ تميزت بالحنكة السياسية و القدرة على تسيير الشؤون الادارية ؛ بفضل جهود الشخصيات القيادية الكفؤة التي تمكنت بسنوات قليلة من التصدي للأزمات الاقتصادية، إتسمت المدة موضوع البحث (١٩٦٠-٢٠٠٠) بتأسيس جمهورية السنغال المستقلة عن حكومه الاحتلال و بتطورات اقتصادية رسمت معالم النهوض والتحول من الركود الى التقدم على الرغم من العقبات التي واجهت الحكومة في ذلك الحين.

يحتوى البحث على مقدمة وخمسة محاور فرعية تم طرحها على وفق التسلسل الزمني والمنطقي للأحداث، وخاتمة تضمنت استنتاجات عن موضوع البحث، تضمن المحور الاول نبذه عن الاحوال المعيشية المتدهورة للسنغال تحت وطأه الاحتلال الفرنسي سلط الضوء فيه على الوضع المالي المتردي للسنغال قبل الاستقلال وهيمنه فرنسا على مواردها لأجل تحقيق المنفعة الاستعمارية فقط دون الاكتراث لمصالح الشعب السنغالي، و تطرق المحور الثاني الى دور الحكومة السنغالية في تنمية الموارد المالية١٩٦٠ - ٢٠٠٠ و طريقه حصولها على الاموال من المعونات الدولية مع توضيح مصادر ايراداتها المحلية و تحديد أوجه انفاق الموارد المالية، كما ذكر الاساليب المتبعة لتحقيق الاصلاحات المتمثلة بالاستقرار النقدي للتخلص من آثار التضخم لإنعاش كافه الجوانب الاقتصادية .

وتضمن المحور الثالث بعض التفاصيل عن برنامج التنمية الزراعية بالوسائل الفنية التي تم استخدامها لتطوير الزراعة لسد الحاجة المحلية و تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ لأنها ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي، ولرفع مستوى معيشة السكان الريفيين، وقد تطلبت هذه الانظمة جهودا كثيرة من قبل الحكومات والفلاحين والجمعيات التعاونية مارست عملها بنجاح من خلال التخطيط العميق و بذل الجهد لتنفيذ المشاريع الزراعية المستدامة و تحسين مستقبل

الزراعة نحو الافضل، و ركز المحور الرابع على التنمية الصناعية التي تمت بواسطه افتتاح المصانع والمعامل مع توضيح للبرامج والخطط التي سارت عليها الحكومة لأجل تحقيق الاهداف المنشودة، كما ذكر المحور الخامس نبذه عن تطوير مشاريع البنية التحتية التي تعد انعكاسا واضحا لحاله التقدم والرفاهية في البلاد والتي ساهمت في نقل البضائع والسلع مما سهل حركه التجارة داخليا و خارجيا.

أولاً: الاحوال المعيشية المتدهورة للسنغال تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي

السنغال (دوله تقع غرب إفريقيا، تحدها من الشرق مالي ومن الغرب المحيط الأطلسي، و من جهه الشمال موريتانيا ومن الجنوب غينيا، عاصمتها داكار، و مناخها مداري، وقد سميت بالسنغال نسبه الى نهر السنغال ذو الرؤوس المتفرعه الذي يمر بها، تمتاز بالجفاف وقله الامطار، و يسكنها ٩٥٪من المسلمين، أما لغتها الرسمية فهي اللغة الفرنسية ، الى جانب لغه الولوف اللغه المحلية ، تتميز بإستقرارها السياسي و الديمقراطي، للتفاصيل ينظر: ابو حجر،٢٠١٩،ص٢٠٧؛ (Nancekivell and Shokry Gohar, 2023,p:206) تتكون السنغال من قبائل عديدة اهمها السرير وهي قبيلة مسلمة تنحدر من وادي نهر السنغال، غالبيتهم فلاحين يسكنون الريف و يعملون بالزراعة (محمد علواني سليمان،٢٠٢٣،ص١٩٨-١٩٩) و كذلك قبيله الولوف (قبيلة مسلمة تستوطن غرب إفريقيا، اذ يسكن ٤٠٪ منهم السنغال و ٢٦٪ منهم في موريتانيا وغامبيا، و يتحدثون بلغه الولوف . للتفاصيل ينظر: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية،٢٠٢٥،ص٦٤) وقد خضعت دوله السنغال للاحتلال الفرنسي منذ سنه ١٨٩٥، اذ كانت تحت سيطره الحاكم العام لمستعمرات غرب إفريقيا (deBenoist,1987,p:52) اثناء تلك الحقبة الزمنية عانت السنغال من تلاعب فرنسا بشؤونها المالية، فهيمنت على منتجات المواد الخام كما صدرت العاج و التوابل و الفول السوداني بالمجان لصالحها(الصادق،٢٠٢٢،ص١٥٠) حيث كان يتم نقل الفول السوداني للميناء عبر سكك حديد تربط بين فرنسا والسنغال (Hennefrund,1939,p:111) مما أدى الى زيادة المساحات المخصصة لزراعه الفول السوداني في السنغال؛ وذلك لسد حاجه فرنسا منه على حساب الاراضي المخصصة لزراعه الرز و الخضروات و الفواكة في عموم البلاد (نايل،٢٠٠٩ص١٦٦) وعليه فقد منع المستعمر الفلاحين من زراعه المحاصيل التي تنفع الشعب السنغالي، وفرض عليهم زراعة المنتجات التي تنفع فرنسا، ولم تفكر حكومه الادارة

الفرنسية بإقامه مشاريع اروائية لري المزروعات بل على العكس وضعت العراقيل امام كل من يفكر بتلك المشاريع (شاكر،١٩٧١، ص٧٦) بالتالي طغى الاستيراد على التصدير فأدى الى عجز في ميزان المدفوعات؛ بسبب كثره الاعتماد على شراء المنتجات الفرنسية وأثر بالتالي على التجارة وساءت الاحوال الاقتصادية للسنغال كما تردت الصناعات اليدوية؛ وبهذا ترك الاحتلال الفرنسي تأثير سلبي على تنوع الاقتصاد المحلي السنغالي مما جعله غير قادر على مواجهه تغيرات الاسواق العالمية (إنجاي،١٩٩١،ص٤٢)

وليس هذا فقط بل ذكرت المصادر التأريخية حقيقة صادمة افادت بأن العبيد السنغاليين كانوا من اهم السلع التي تاجرت بها فرنسا في ساحل السنغال و جزيره غورية (تقع بالجزء المقابل لمدينه داكار على الساحل السنغالي، احتلها الهولنديين سنه ١٩١٦ واطلقوا عليها تسميه غورية، حتى انتزعها منهم الفرنسيون سنه ١٦٧٧، فأصبحت من اهم المراكز الفرنسية، تعد هذه الجزيزة مركز لجمع الرقيق قبل نقلهم و بيعهم لبلدان العالم . للتفاصيل ينظر: الشريف، ٢٠١٧، ص٩٩) حيث كان يسحبهم المحتل و على رؤوسهم البنادق و هم صغار مقيدين بالأغلال لغرض بيعهم والمتاجرة بهم (التهامي،١٩٧١ ص٦٠-٦٧)لان تجارة الرقيق الأفارقة قد طورت اقتصاد أوربا بعامة وعجلت قيام الثورة الصناعية؛ وكان جزء من العبيد يتم بيعهم في الاسواق الاوروبية و الجزء الآخر يستخدمون للعمل بالسخرة في فرنسا، وقد جنى الأوربيون من تلك التجارة ارباحا هائلة (عبد القادرواخرون،٢٠١٦،ص٢٤٩-٢٥٩) لقد كان هم الاستعمار الفرنسي الاول و الاخير يدور حول تحقيق الفائدة فركز المحتل اثناء الحقبة الاستعمارية على استخراج الموارد الطبيعية المهمة مثل الذهب والفحم من السنغال لتصديره الى فرنسا؛ ونتيجه للاستغلال الاقتصادي الذي تعرضت له السنغال و سياسه المستعمر عانى الشعب من الفقر والمجاعة والعوز، فضلا عن فرض ضرائب الرؤوس و اعمال السخرة مما خلف اقتصاد ضعيف و منهك. (شاكر،١٩٧١،ص٧٦).

و نافله القول لقد احتلت فرنسا السنغال لتحقيق مكاسب وغايات استراتيجية واقتصادية كما اشارت غالبيه الكتب التأريخية بأن الاحتلال استنزف كافه خيرات السنغال وسخرها لخدمته فقط دون مراعاه لمصالح الشعب، بدليل إهمال القطاعات الانتاجية التي تسد قوت الشعب مثل الزراعة المتنوعة و الصناعة و التعدين، بالتالي شحت الثروات التي تدر ارباحا للبلاد، و خلفت أزمة و إرباك فأصبحت السنغال غير قادره على التحرر اقتصاديا من فرنسا حتى بعد الاستقلال كانت تلجأ لها متصوره انها ستنقذها من الأزمة و لكن في الواقع هي

من خلقت لها جذور الضائقة المالية و وضعت مقدراتها الاقتصادية بيدها، وعلى الرغم مما ورد ذكره إلا ان أواصر العلاقة بين الحكومتين قد استمرت بحكم ارتباطهما بعلاقات تجارية طويله الأمد .

ثانياً: دور الحكومة السنغالية في تنميه الموارد المالية ١٩٦٠ -٢٠٠٠

في عام١٩٦٠ استبشرت السنغال خيرا بالاستقلال عن الاحتلال و اسناد الحكم الى ليوبولد سيدار سنغور (ylviewashington Ba,2015,p:5) كان سنغور (سياسي سنغالي ولد في قريه جوال عام ١٩٠٦، تولى حكم السنغال عام ١٩٦٠، يعد اديبا وشاعرا الف العديد من دواوين الشعر، ينتمي الى الديانة المسيحية، نال شهادة البكالوريوس في الاداب عام١٩٣١، وقد مارس نشاطه السياسي عام١٩٤٥فعمل بمنصب عضو لجنه التعاون السنغالية الموريتانية، ثم عمل بمنصب سكرتير رئيس مجلس الوزراء، حتى رشح في انتخابات ١٩٥٩ وفاز بأكثريه الاصوات بعد تاسيسة للحزب الاشتراكي السنغالي، تسنم منصب رئاسه الجمهورية عام ١٩٦٠ حتى ان اعتزل العمل السياسي بارادته عام ١٩٨٠، وعاد لممارسه هواياته الشعرية لغايه وفاته سنه ٢٠١١ . للتفاصيل ينظر: سلامة، ٢٠٠١،ص١٤٧) فكانت اولى أعماله التخطيط لبناء دولة مستقلة قوية قادرة على النهوض بنفسها اقتصاديا، فباشرت السلطة التنفيذية بإجراء مسح ديمغرافي للسكان عام١٩٦٠-١٩٦١ و اعيد تكرار التعداد عام١٩٧٠- ١٩٧١كما قامت بوضع مخطط لتعداد سكاني آخر في عام١٩٧٦من اجل حساب اعداد السكان وتوزيع مساكنهم ونسبه دخلهم الشهري، في حين ان التعداد السكاني الثالث قد تم بين الأعوام ١٩٩٢و١٩٩٧؛ وذلك للحاجة الماسة لجمع البيانات الديمغرافية التي على اساسها تم وضع برامج التطوير الاقليمي، ولمعرفه اوجه صرف نفقاتها المالية وتوزيع موارد ميزانيتها السنوية بما يتوالم مع الحاجة الفعلية للسكان، فكان الهدف من التعداد الذي اقامته الوكالة الوطنية للإحصاء؛ لمعرفه الظروف المعيشية للأسر واعداد الثروة الحيوانية التي يمتلكونها (Agence nationale de lastatistique,2019,p:18) وقد شرعت الحكومة بتنفيذ خطتها الرباعية الاولى للأعوام ١٩٦١-١٩٦٥ والتي بلغ خلالها حجم الانفاق ١٥ مليار فرنك أفريقي إلا انها حققت إنجازات أقل من المتوقع لاسيما بالقطاع الصناعي، بينما زاد الإنفاق الى ٢٦ مليار فرنك أفريقي بالعام التالي اذ وسعت اوجه الصرف لتشمل أبحاث النفط والتعدين التي بلغت ٨.٣ مليار فرنك أفريقي خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٩و وصل حجم الاستثمارات ٧.٥ مليار

فرنك افريقي عام ١٩٦٨ (Corps du Magazine, 1983,p;103).

في الواقع ان التخطيط للتنمية الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق إلا بوفره الأموال اللازمة له، وعليه فقد إعتمدت الحكومة السنغالية على مصادر متعددة في مقدمتها القروض الممنوحة من قبل (صندوق التنمية الأوروبية) فكان البرنامج الاول المعروف بإسم (فيدس) (صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية) عباره عن خطط رباعية ركزت على النهوض في مجال الزراعة والبنى التحتية وغيرها، تغيرت لاحقا تسميه فيدس الى (صندوق المعونة والتعاون) فتم التصرف بالاموال الممنوحة للحكومة السنغالية لتنفيذ الخطط الاقتصادية، وتذكر لنا الوثيقة الرسمية الصادرة من الامم المتحدة ان مجموع مبالغ المعونات المالية التي حصلت عليها الحكومة السنغالية من الدول الاوروبية خلال الاعوام١٩٦٣-١٩٦٨ قد تجاوزت ٤٦,٧مليون دولار، تخصص جزء كبير منها (للمدرسة الوطنية لإداره المزارع) و الجزء المتبقي لتطوير زراعه القطن، و لتحديث الطرق في مدينه كازامانس، فضلا عن تحسين ميناء داكار وبناء سكة حديد داكار (United states Department of Agriculture,1966,p:10) وليس هذا فقط بل السنغال حصلت على معونات دولية منذ عام ١٩٦٤ولغايه عام ١٩٩٥ بقيمه ١١٩مليون مليون دولار، ضمن مبادره (برنامج مشروع التنمية) فضلا عن(مشروع السنغال الانمائي٣٠٥٦) لدعم خطط التنمية الغذائية (برنامج الاغذية العالمي،١٩٩٧،ص٩)

لقد حافظت وزارة التخطيط السنغالية على الدقة والكفاءة في عملها، وكانت تصدر وثائقها الرسمية بواسطه (الادارة الوطنية للإحصاء (ANSD) التي نشرت وثائق سنوية عن أبرز أعمالها و بينت أهم الاستراتيجيات التي إعتمدتها الحكومة في تطوير اقتصادها الوطني، ويعد (بنك البيانات الاقتصادية والمالية) (BDEF) اكبر مستودع يضم أهم الوثائق والسياسات الاقتصادية التي شكلت مرجعا اساسيا للشركات و المؤسسات الدولية، يتولى نشر التقارير التفصيلية بانتظام في موعد اقصاه ٣٠ كانون الاول (kassé,2025,p:23).

وفي الحقيقة لقد ترك المناخ اثر سيئ على اقتصاد البلاد بعامه و لكن هناك عاملان آخران غير المناخ جعلا الازمة المالية في البلد تتفاقم منذ سنه ١٩٧٧ وهما ارتفاع أسعار النفط العالمية و ارتفاع الديون الخارجية، فقد كانت حصة المنتجات النفطية في الواردات السنغالية بحدود ٥ر٣٪ في أواخر الستينات، الا انها ارتفعت إلى ٧ر٢٧٪ في أوائل الثمانينيات، وحتى عام ١٩٧٧ كانت الزيادات في أسعار وحجم صادرات الفوسفات تعوض ارتفاع تكاليف النفط، ولكن التأثير كان أكثر حدة عندما تضاعفت أسعار النفط للمدة ١٩٧٨-١٩٨٠ وأثرت

هذه الزيادة على حصة أكبر من الواردات السنغالية، ولم تقابل الزيادة في فاتورة الواردات هذه المرة زيادة في إيرادات التصدير (Lavergne,1987,p:18) ونتيجة التحديات تم اعتماد مشروع قانون المالية للسنغال للأعوام ١٩٨٣-١٩٨٤ من قبل الجمعية الوطنية في ١ حزيران ١٩٨٣، وحدد مبلغ ٢٧٣.٩٨٤ مليون دولار للموارد والنفقات مقارنة بـ ٢٣٠-٢٠٧ مليون دولار للميزانية الأولية لعامي ١٩٨٢- ١٩٨٣ اي بزيادة قدرها ١٩٪ بما في ذلك ٢٠ مليار لميزانية الاستثمار ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (Corps du Magazine, 1983) ولكن الاقتصاد تأثر بتقلب الاسعار وعلى الرغم من ذلك إلا ان الحكومة السنغالية تمكنت من تسجيل اعلى درجات النمو الاقتصادي، فبلغ نصيب الفرد حوالي١٥٨٪من الانتاج المحلي الاجمالي في منتصف السبعينيات، ولكن ملامح النهوض لم تأخذ شكلها الواضح الا بعد رئاسة عبدو ضيوف (سياسي سنغالي مشهور، ولد في مدينه لوغا عام ١٩٣٥، واكمل دراسه الحقوق عام١٩٥٨، ثم التحق بالمدرسة الوطنية الفرنسية وحصل منها على شهاده الادارة من جامعه السوربون، انضم لحزب الاتحاد التقدمي السنغالي عام١٩٦٠، و تقلد عده مناصب رفيعة بفضل ذكاءه و حنكته السياسية، فأصبح نائب الامين العام للحكومة السنغالية عام١٩٦١، ومحافظ مقاطعه سين سالوم١٩٦١-١٩٦٣، ومن ثم وزيرا للصناعة والمعادن بين عامي١٩٦٨-١٩٧٠، حتى وصل لمنصب رئاسة الوزراء١٩٧٠-١٩٨٠، وبعدها تولى منصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٨١ ولغايه تنحية عن الحكم عام ٢٠٠٠ ، قدم خلال مسيرته السياسية التي استمرت أربعون عاما جهودا كبيرة لخدمه البلاد و نهضتها اقتصاديا . للتفاصيل ينظر: فدوه احمد عدنان النعيمي ،٢٠٢٢) إذ أرتفع نصيب الفرد خلال سنوات حكمه عن السنوات السابقة الى ٤٣ ٪ (thioub,1998; p:63) وخلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٣ نما النشاط الاقتصادي بالقيمة الحقيقية سنويا بنسبة ٣ر٢٪ بينما بلغ النمو السكاني ٤ر٢٪مما يدل على استقرار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجه لسياسه عبدو ضيوف الاصلاحية. .(Cissé Fatou, 2014, p:10)

وفي هذا السياق نذكر بأن السنغال قد شهدت اصلاح مالي يعرف باسم (اصلاح ١٩٩٤) تضمن دعم اقتصاد البلاد من قبل (صندوق النقد والبنك الدولي) لتحسين اداره القطا ع العام، فتم منح الحوافز للشركات والمعامل الاهلية للحد من حالات الفقر، إلا ان ذلك الاصلاح اغرق الحكومة بالديون فبلغت الديون اكثر من ٢مليون دولار، وقد جاءت تلك المبادرة على اثر تخفيض٥٠٪من قيمه الفرنك الإفريقي، ولكن تخفيض العملة كان له عواقب اقتصادية

كبيرة، نذكر منها سحب يد الحكومة من الاقتصاد، كما ان غالبيه السلع التي يحتاجها السكان مستوردة من الخارج والعملة ضعيفة غير قادرة على مواجهه غلاء الاسعار، هذا بدورة جعل البلاد تعاني من زيادة اسعار المواد الغذائية الاساسية، فهاجر السنغاليون الى بلدان اخرى، ولكن الحكومة سرعان ما تداركت ازمه الانكماش التي وصلت نسبتها في عام١٩٩٣حوالي٢.١٪ فلجأت لتقليل تضخم الأسعار لأقل من١٠٪ بوصفها مبادرة نحو زياده الناتج المحلي الاجمالي، ولغايه عام ١٩٩٥بدأت الحكومة بتخفيف اعباء ديونها بواسطه تطبيق (الاصلاحات الهيكلية) وبالفعل زاد نمو الناتج المحلي الى٥.٧٪عند المقارنة مع الناتج القومي للسنوات السابقة، وصولا لعام ١٩٩٩اصبح التضخم بحدود ٠,٨٪ بعد تخفيف القيود على اسعار سلع المواد الغذائية، وهذا يعد أنجاز حيوي داخل دوله تعاني من الفقر (Boye,1990) لقد كان أحد الأسباب الرئيسية لضعف أداء برنامج التنمية هو عدم توازن العملة، ومع تعديل العملة الذي حدث في عام ١٩٩٤ تغير الوضع بوضوح، إذ اتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي اتجاها أكثر ملائمة في الاعوام اللاحقة ٤,٥٪ ولغايه ١٩٩٨ و ١٩٩٩ وصل الى ٦,٥٪ و قد استمر معدل النمو مرتفع حتى عام ٢٠٠٠ لكنه غير مستقر نسيبا، ويشير تشخيص حديث للنمو أجراه (بنك التنمية الأفريقي) (African Development Bank AfDB,2012) إلى أن المحرك الرئيسي للنمو في العقدين الماضيين هو تخفيض قيمة العملة الذي جرى عام ١٩٩٤، كما اشار الى ان نمط التقدم في السنغال عند مقارنته بدول غرب إفريقية الاخرى كان أكثر نجاحًا، بيد انه أقل من المستوى الذي يتوافق مع نمط النمو المستدام؛ لعدم استقرار الاقتصاد السنغالي وتعرضه لصدمات المناخ، فإنه لا يعكس الانطلاقة الاقتصادية التي حدثت في نجاح الدول الناشئة (Cissé,2014,p:10).

إذ كانت خطه الحكومة تقوم على مبدأ احلال الواردات بدلا من الصادرات، ولكن من المبالغة إرجاع مسؤولية تدهور القدرة التنافسية للاقتصاد السنغالي إلى سياسة إحلال الواردات التي انتهجتها الحكومة عند التدقيق في الخصائص الهيكلية للصناعات المحلية؛ لأن أساسها لا يتوافق اصلا مع نموذج إحلال الواردات، كما لا يتوافق مع نموذج تحويل الموارد الطبيعية المحلية، إذ انعكست العوائق الهيكلية الناتجة عن هذا الوضع في الطبيعة غير التبادلية بين القطاعات التي اقتصرت على علاقات أحادية الاتجاه بين الأنشطة الزراعية والتعدينية ومعالجه الصناعات الاولية عند أخذ كل هذه العوامل في الاعتبار يظهر أن التغير في الطلب العالمي على المنتجات التصديرية والاختلافات في الأسعار العالمية له تأثير كبير

على حجم التجارة وعلى إمكانات النمو الاقتصادي من أي إجراء في السياسة هذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الاسواق العالمية في الواقع مغلقة أمام الاقتصاد السنغالي وليس العكس، فإلى جانب الطلب الطبيعي على حماية المنتجين المحليين يفسر هذا الوضع عدم قدرة السنغال شأنها شأن معظم الدول المصدرة الرئيسية على الاستغناء عن مرحلة إحلال الواردات، وهذا من شأنه يتيح استغلال إمكانيات إنشاء صناعات للسلع الوسيطة وتقليل الاعتماد على الخارج، والاستفادة من الإمكانات غير المستغلة التي يوفرها السوق المحلي، واعتماد جميع الدول الصناعية تقريبا في البداية على الحماية في تنميتها له علاقة عامة بين الانفتاح على التجارة والنمو (Trotignon,1994).

وبعامة يمكن تصنيف الخطط الاقتصادية السنغالية بأنها ناجحة اقتصاديا ويعود الفضل بنجاح (خطه التنمية الاقتصادية الرابعة) (١٩٧٣- ١٩٧٧) التي كافحت التضخم وكذلك (خطه التنمية الاقتصادية الخامسة) (١٩٧٧-١٩٨١) التي نهضت بالزراعة والصناعة الى ليوبولد سيدار سنغور و عبدو ضيوف اللذان أشرفا على توجيه وزراء التخطيط لتنفيذ خطط التنمية (Diouf, 2014, p:97-100) وهم كل من الوزيرعثمان سيك ١٩٧٣ -١٩٧٨ وشيخ حميدو كين ١٩٨٣-١٩٨٨ وجيبوكا ١٩٩٣- ٢٠٠٠ وكذلك توجيه وزراء المالية على صرف المبالغ لتنفيذ الخطة كان في مقدمتهم وزير المالية بابكر (هو سياسي سنغالي ولد في مدينه كاولاك عام ١٩٣٠، تخرج من المدرسة الوطنية الفرنسية، وشغل عدة مناصب ادارية اهمها المسؤول عن مكتب وزير الخارجية، وامين عام رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠، و في عام ١٩٧٠ تولى منصب وزارة المالية لغايه عام ١٩٧٨، ساهم برفع مستوى اقتصاد بلاده، ثم تسنم منصب وزارة الخارجية عام ١٩٧٨، وقد توفي سنه ٢٠٠٦. ينظر (Diop & Diouf Diop, 1991,p:261؛ (Ar.m.wikipedia.org/wiki).

خلفه من بعده الوزير ممدو توري ١٩٨٣-١٩٨٨ ثم سيرين لمن جوب ١٩٨٨-١٩٩٣وكذلك وزير المالية بابا عثمان ساخو ١٩٩٣-٢٠٠٠ برز دور هؤلاء السياسيين السنغاليين بإعداد مشروع استراتيجيات التطوير الانمائي وتحديد الأولويات الأساسية لنشاطات البلاد، فضلا عن رصد المبالغ المالية وتذليل العقبات لتسهيل إمرار مشروع الخطة المقررة، وقد ركزت الوزارة في منهاجها على الحد من التضخم النقدي وتسهيل الحصول على رؤوس الاموال بواسطه توثيق التعاون الدولي للحصول على المعونات اللازمة لتنفيذ برنامج الخطة التنموية (النعيمي،٢٠٢٢،ص٦١-٧٥) ولا يمكن إغفال ذكر دور الهيئة التخطيطية للبلاد بوصفها

جهة فنية لها ارتباط مباشر برئيس الوزراء يستند عليها الاخير بإعداد الخطة التنموية على وفق حاجه الدولة لرفع مؤشرات التنمية المستدامة، ومن اهم اعمالها اعداد الخطط ومتابعه تقييمها بالتنسيق مع رئاسة الوزراء، وتقويه الشراكة بين القطاع العام والخاص ناهيك عن توثيق التعاون الدولي، واعداد الدراسات العامة ورصد تأثيراتها لتمكين المجلس الاعلى للتخطيط الاقتصادي من ممارسه مهامه بالشكل الذي يخدم مصالح البلاد (النعيمي،٢٠٢٢،ص٦١-٧٥).

ثالثا: التنمية الزراعية

حظيت الزراعة باهتمام خاص من قبل الحكومة السنغالية؛ لكونها توفر المقومات الأساسية لحياه الشعوب فمن المعلوم ان غالبيه ابناء الشعب السنغالي من قبائل (الولوف(و(السيرير) هم فلاحين حيث تتركز في غرب السنغال، لذلك كان اهتمام الحكومة بالزراعة نابع بالأساس من مساله تباين توزيع الأسر المتأثرة بالفقر ما بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تراوحت نسبه الفقر بين ٧٢٪ - ٨٨٪ في المناطق الريفية عند مقارنتها مع ٤٤- ٥٩٪ نسبه الفقر في المناطق الحضرية المعتمدة بمعيشتها على الصناعة (BrüntrupMichael,2008,p:57) مما جعل الاسر الفقيرة تنفق حوالي٧٠٪ من دخلها الشهري على الغذاء، فمن هنا جاء تفكير الرئيس السنغالي عبدو ضيوف بالتثقيف الزراعي؛ وذلك لمعالجه الاختلالات والفوارق المعيشية ما بين الريف والحضر، ولإنعاش هذا القطاع الذي يعد من اهم الركائز الأساسية لاستراتيجيات التنمية الوطنية (RépubliqueduSénégal,2002,p:9) لأن الصادرات الزراعية ساهمت برفد الخزانة المالية للدولة و شكلت نسبه ٨٠-٨٥٪ من صادرات البلاد، وتقسم المزروعات على النحو التالي فيزرع حوالي ٢.٧مليون دونم من الاراضي بالفول السوداني، و يزرع ٢.٦مليون دونم بالحبوب من اصل ٩ مليون دونم مساحه مجموع الاراضي الزراعية في السنغال، اما المتبقي منها فهي مخصصة لرعي المواشي، وقد بادرت الحكومة بتطوير زراعتها بعد انفتاحها على الاسواق العالمية، لاسيما بعد ان استوردت الولايات المتحدة الامريكية من السنغال الكاكو و جلود الاغنام و شمع العسل بقيمه ٤٠٩,٠٠٠ دولار امريكي، وهذه الايرادات شجعتها على تحسين زراعتها بواسطه تطبيق دراسة شاملة للإحاطة بكافه الثغرات التي حالت دون ازدهار النشاط الزراعي، ابتغت منها تنويع المحاصيل فشملت الرز والدخن و الخضروات؛ لعدم الاعتماد فقط على الفول السوداني كعنصر اساسي لها، فضلا عن تنميه الثروات والمنتجات الحيوانية، لذلك طبقت (الخطة الرباعية الاولى) لعام

١٩٦١ التي عززت فكره التنوع الزراعي واكدت على ان التنمية الاقتصادية لا تتحقق الا بتنوع وزياده الانتاج الزراعي، فبادرت المؤسسة الحكومية بالتكاتف للإنضمام الى (موريتانيا وغينيا ومالي) في مشروع خطة تطوير(حوض نهر السنغال) لري٢٥٠ الف دونم من محاصيل الرز والقطن وقصب السكر، وشملت الخطة الاقتصادية خزن المياه للاستفادة منها عند الجفاف والصيهود (Unitedstates Department of Agriculture,1966,p:8-10) لذلك انشأت الحكومة السنغالية مخططات لري المحاصيل الزراعية الواقعة عند الجه اليسرى من نهر السنغال، مع تحفظها على عدم الاسراف في استنزاف رأس المال المحدود بإستصلاح التربة وايصال المياه العذبة، فلا يمكن انكار السمة الاساسية للمناخ السنغالي الذي يمتاز بالجفاف الذي يؤثر سلبا على زراعه المحاصيل؛ بسبب التصحر وقله سقوط الامطار، وفي غضون الاضطرابات الاقتصادية المتعاقبة خصصت الحكومة للزراعة وحدها نسبة ٢٠٪من الموارد في استراتيجية الحد من الفقر، وقد استفادت الزراعة من هذه الإستراتيجية بإصلاح البنية التحتية لغرض نقل المزروعات وفقا لطبيعة اماكن توزيعها من جهة و لتسهيل حركه التجارة من جهة اخرى (Hennefrund,1939,p:111).

وعلى المستوى الاجرائي فإن النتائج لا تعزى فقط إلى الاستراتيجيات والسياسات المكتوبة على الورق، بل عند المباشرة بتطبيقها فعليا، بالوقت ذاته استفاد الفلاحين من التزام الحكومة بإنشاء منظمات حكومية برعايتها خلال الاعوام ١٩٦٠-١٩٨٠عن طريق تعزيز(التعاونيات القروية) وقد هدفت هذه البرامج لدعم وتحديث الزراعة من خلال توزيع المكائن والمعدات و كذلك البذور والاسمدة ذات النوعية الجيدة ، فضلا عن مساعده الفلاحين الذين يواجهون صعوبات في العمل، ومع ان تعزيز التعاونيات قد شمل كافه اوجه القطاع الزراعي (Gopestake,1993,p:261) ألا ان التركيز كان واضحا على محصول الفول ؛ لأنه اساس الزراعة بالسنغال . (Diouf,2014,p:98).

فقد كانت (منظمه تطوير الزراعة في نهر السنغال) SociétédeDeveloppmentdesRivi èresduSenegal التي تم افتتاحها عام ١٩٧٢هي المسؤول المباشر عن تطوير الزراعة على جانبي ضفاف النهر في سبعينيات القرن الماضي، و قد تأسست بتعاون كل من (موريتانيا و مالي و السنغال) كان الهدف منها تنميه الزراعة وبناء منظومات لتصفيه و تحليه مياه النهر وتعزيز وتكثيف التعاون والتبادلات الاقتصادية ومواصلة الجهود المشتركة في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تنمية موارد نهر السنغال، والحفاظ على الظروف المواتية لتحقيق هذه

الأهداف، وتعزيزها بين دولهم للتغلب على كل العقبات التي حالت دون تحقيق هذه الغاية (Ahanhanzo,1986,p:517).

و بتداءا من عام ١٩٦٨ اسست الحكومة روابط وشركات تهدف لتحسين الانتاج الزراعي اهمها (رابطه النهوض بالمرأة الريفية) GPF التي اخذت على عاتقها تقديم الدعم للنساء الريفيات في النشاطات الزراعية و المنزلية مثل الطهي و التسوق و ترشيد الاستهلاك، نتج عن هذه التعاونيات، تأسيس (الاتحاد الوطني للتعاونيات السنغالية) (UNCAS) عام ١٩٧٨الذي احدث طفرة كبيرة في انتاج الفول، و كان موقف الدولة واضحا فيه من خلال اطلاق العمل بنظام شركات (التنمية الريفية الاقليمية) فضلا عن اقامه مشاريع كبرى ادت الى تأسيس مجموعات لتنظيم الانتاج و توزيعه، و كذلك تقديم المشورة الفنية والهندسية للعاملين في هذا النطاق (Labanquemondiale,2004,p:2-3) ومع انطلاق مشروع (السياسة الزراعية الحديثة) حاولت الدولة إضفاء ديناميكية جديدة على التعاونيات ابتداءً من عام ١٩٨٣، إلا أن النتائج ظلت محدودة ؛ لأن وسائل الزراعة كانت لا تزال في طور التحديث، علاوة على قساوة المناخ، لذلك استمرت معاناة الفلاحين جراء فقدان الشركات التعاونية مصداقيتها في الحزم لمعالجه جذور الازمة، فلم تحظَ اعمالها بتقييم عال من الحكومة ؛لأنها لم تحقق النتائج المتوقعة على الرغم من تجديد الهيئات الإدارية للشركة سنه (1995): (Diagne,2014,p 3).

و في الحقيقة لقد كان هناك علاقة بين زياده الانتاج بنسبه ١٥٪ خلال الاعوام ١٩٨٦-٢٠٠٠ و ما بين الكفاءة التقنية، فيتضح ان زياده الانتاج الزراعي اثناء تلك المدة، يعود للكفاءة التقنية التي تم استخدامها، وهذه الكفاءة تحسنت بعد ادخال المعدات الزراعية الحديثة لمحصول الرز (Diagne,2014,p:4) وكان للبحوث ايضا دور مهم في تطوير الانتاج الزراعي ففي منتصف التسعينيات اكتمل تنفيذ (مشروع البحوث الزراعية) ومشروع (جمعية الارشاد الزراعي) ركزت هذه الجمعيات على تقديم المعونة للفلاحين، ألا ان ادائهما ليس بمستوى الطموح؛ وذلك لعدم مراعاه احتياجات المنتجين بكفاية، وفي هذا الاطار كانت الاهداف المحددة لبرنامج (PSAOP) تتراوح ما بين تحسين اداء (المعهد السنغالي للبحوث) و(معهد تكنلوجيا الاغذية) من خلال تعزيز قدراتهما العلمية والادارية وتوفير معدات جديدة، الى جانب انشاء (الوكالة الوطنية للخدمات الاستشارية الزراعية و الريفية) التي تلبي حاجه المستثمرين بواسطه التعاقد بين منظمات المستثمرين والوكالة، فضلا عن جعل اصواتهم مسموعة في عمليات صنع القرار (Labanquemondiale,2004,p:2).

وفيما يتعلق بسياسة التجارة الدولية للزراعة مثلت (اللجنة الوطنية للزراعة الريفية) مصالح سكان الريف بوصفهم عنصر انتاجي فعال داخل المؤسسة الزراعية، و دعت إلى تطبيق تدابير لجعل القطاع الزراعي أكثر تنافسا، ولكن موقف اللجنة اتسم بالتعقيد الشديد، فلم يقتصر على السعي للحماية بل بفرض رقابة شديدة عند تفعيل الخدمات الخاصة والأنظمة الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية، كما دعت إلى إلغاء ضريبة القيمة المضافة على جميع المدخلات، وزيادة التعريفة الجمركية المشتركة على مستوى (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا) (WAEMU) وتعزيز اتفاقية التجارة الحرة (TCI) لحماية الإنتاج المحلي (BrüntrupMichael,2008,p:64) وعليه يمكن القول بأن الزراعة السنغالية تمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط في محاصيل (الذرة والفول السوداني والدخن والقطن) اما القمح والرز فلا يكفيان حاجه السكان، لذلك لجأت الحكومة للمعونات الدولية لغرض الحصول على الرز، الا ان الامدادات الغذائية تراجعت بعد السنوات ١٩٨٥-١٩٩٢ فقد شهدت سنه ١٩٩٢ تراجعا ملحوظا بالمعونات الدولية المقدمة (للصندوق المشترك) بالأخص في محصولي الفاصوليا والحبوب (برنامج الاغذية العالمي،١٩٩٧،ص٤) الا ان السنغال تميزت بوفره زراعه الذرة الصفراء والفول السوداني، فضلا عن الرز الذي يزرع على حافه مجرى النهر ولكن بكميات قليلة (عيسى،٢٠١٧،ص٢٦) لهذا عرفت السنغال بأنها (حوض الفول السوداني) ومنبعه؛ لأنه جزء اساسي من اقتصادها القومي ، وكانت (شركه سوكيدال) هي المتعهدة بإنتاجه وتوزيعة. (AgencenationaledelastatistiqueetdelaDemographie,2019) اما الخضروات فتزرع في منطقه كيب، ويعد الصمغ عنصر اساسي من عناصر اقتصاد السنغال لاعتماد التجارة والصناعة عليه بكثرة، في حين تركزت زراعه القطن في المناطق الداخلية حيث يحتل المرتبة الثانية بعد الفول السوداني، إذ بلغت نسبه الصادرات منه للخارج حوالي٢٥٪ من الصادرات الزراعية السنغالية. (Georges,1921,p:255).

وفي مجال الثروة الحيوانية أظهرت الحكومة اهتماما واضحا بالثروة السمكية بواسطه توفير الاعلاف الجيدة و بناء الاحواض لصيد الأسماك، وبهذا سجلت الثروة السمكية نمو بالإنتاج الاقتصادي بلغ حوالي٢.٧٪ على الرغم من الخسائر الفادحة في سنوات الجفاف بالسبعينيات التي وصلت الى ٤٩٪ فكان صيد الأسماك أحد مجالات النجاح الاقتصادي، فقد نما إنتاجه بنحو٩٪ بالعام الواحد، وقفزت حصه صادراته من ٦.٦٪ إلى ٢٥٪ ابتداءا من عام ١٩٦٠ بينما وصل لحدود ٥٠٪ في ١٩٨٣ وعليه فقد ساهمت البحيرات الصناعية

للأسماك في هذا الازدهار، و وفرت القيمة الغذائية والعملات الأجنبية عند تصديرها لخارج البلاد. (Lavergne,R.P,1987,p:18).

وفي هذا السياق أعلنت الحكومة السنغالية عن تنفيذ اربعه برامج على وفق خططها الاقتصادية جاء في مقدمتها برنامج (الانتعاش الاقتصادي والمالي) للأعوام)١٩٨١- ١٩٨٤ (تلاه برنامج (السياسة الزراعية الجديدة) (١٩٨٥-١٩٩٤) ومن ثم (سياسه التنمية الزراعية) (١٩٩٥-١٩٩٦) (نايل، ٢٠٠٩، ص١٦٦) فضلا عن برنامج (تعزيز التنمية الريفية) (Americ anEmbassyDakar,1985,p:3).

و خلال تلك الحقبة الزمنية برزت شخصيات في مجال السياسة الزراعية والتنمية الريفية ابدت تعاونا مع الحكومة السنغالية المتمثلة بالرئيس عبدو ضيوف قدمت خدمات كثيرة للبلاد، ففي ظل هذا التعاون توحدت الجهود لتنفيذ خطط التنمية الزراعية، ومن ابرز تلك الشخصيات نذكر بابا ديوم (سياسي سنغالي ولد عام ١٩٣٧ في قريه الظهره، درس القرآن الكريم وحصل على الدبلوم العالي في قسم الهندسة والمياه من المدرسة الوطنية، تم تعيينه بمنصب مدير عام المياه والغابات ،ثم تولى منصب الرئيس التنفيذي لشركه سونافولا للمده ١٩٧٤-١٩٨٠ و تسنم بعدها منصب اداره وحده السياسات الزراعية بوزارة الزراعة من ١٩٨١ ولغايه ١٩٩٥، كما عمل في «المركز الدولي لتطوير الأسمدة» ومدير «المعهد الدولي لبحوث السياسة الغذائية» ولا يزال على قيد الحياه. للتفاصيل ينظر: (CropsduMaga-zine,1991,p:521) شغل منصب مدير عام المياه و الغابات للأعوام ١٩٦٧-١٩٨٠ ومنسق السياسة الزراعية للأعوام ١٩٨١-١٩٩٤، فضلا عن وزير التنمية الريفية إيبا دير ثيام ١٩٨٣-١٩٨٧ (paxton,2016,p:1044) ومن بعده وزير الزراعة روبرت سانيا ١٩٩٣ – ٢٠٠٠ (Delgado,1995, p:11).

رابعا: التنمية الصناعية

بعد استقلال السنغال في ٤ نيسان ١٩٦٠ (Ismaila,2007,p:28) اتجهت البلاد نحو الاهتمام بالصناعة، فشهدت تغيرات كثيرة، إذ كانت حتى عام ١٩٦٠ تعتمد في معيشتها على زراعه الفول السوادني بالدرجة الأولى (نايل،٢٠٠٩،ص١٦٦) ثم اشرعت الحكومة بعد ذلك بتنفيذ مجموعة من الإجراءات؛ لتنسيق النشاطات الاقتصادية في مقدمتها الاهتمام بالصناعة المحلية، ففي ستينيات وسبعينات القرن الماضي انشأت في

العاصمة عده مصانع للكبريت والحبال والجوالات ومصنع للسكر وثلاثة معامل لنسيج القطن، ومصانع للبطاريات و للغازات السائلة؛ بهدف تقليل الاعتماد على استيراد السلع الأجنبية، فضلا عن تشغيل الايدي العاملة في المعامل لخفض معدل البطالة و زياده الإنتاج (عيسى،٢٠١٧،ص٢٧).

وفي اطار السعي لتطوير الصناعة قامت الحكومة السنغالية ايضا بالتخطيط لإنشاء مطاحن كبيرة لطحن الفول السوداني واستخراج زيته تقع مراكزها في العاصمة داكار (وهي مدينه سنغالية كبيره تقع على ساحل غرب إفريقيا، تأسست عام١٨٥٧تم اختيارها لتكون عاصمة للبلاد عام ١٩٥٨، مناخها معتدل، و شوارعها حديثة ومنظمة، تتركز فيها غالبيه الخدمات الاقتصادية مثل مصانع الاغذية و معامل الاسمنت، فضلا عن الموانئ و خطوط النقل البرية والجوية . للتفاصيل ينظر: حسام الدين، ٢٠١٢ ، ص٨٩) وهناك مراكز لطحن الفول السوداني تم تشييدها في روفيسك (وهي مدينة سنغالية تقع عند شبه جزيره الرأس الاخضر السنغال في إقليم داكار، تتميز ببرج ابيض مربع الشكل يمكن رؤيته على بعد ٩ اميال، وعلى الجانب الشرقي من البرج توجد عده مصانع ، تتسم المدينة بالشوارع المنظمة، وتضم مركز تجاري كبير ومهم يستخدم لنقل البضائع، كما توجد فيها سكة حديد تصل بين سانت لويس وداكار للتفاصيل ينظر: (Gaye and DlOuf,2001,p:402).

كما كان هناك مطاحن اخرى في ديوربيل بالقرب من كاولاك جنت البلاد منها ارباحا هائلة؛ لاعتمادها الكبير على وارداته بدعم الاقتصاد ,La Vie technique et industrielle,1924 p:45)) حيث تبدأ عمليه تعبئه الزيوت المستخلصة بالمصانع وتضغط في اوعية بلاستيكية، ثم يباع الزيت المصنع لفرنسا و لغيرها من الدول الاوروبية والسويد والدنمارك و كوبا والنرويج والمانيا وكذلك للولايات المتحدة، فقد احتلت السنغال المركز الثاني عالميا بتصدير الفول السوداني بعد نيجيريا، وللمنتجات الصناعية المشتقة منه مزايا فريدة اهلته للمنافسة بالأسواق العالمية مع البذور الزيتية الامريكية، فبلغت صادرات زيت الفول حوالي٩٥٪ (سعودي، ٢٠٠٤، ص٢٨٣).

وفي غضون عام ١٩٦٢تم تأسيس (مجمع صناعي) صغير ولكنه متطور قدرت قيمته الانتاجية بنحو ٣٠٠ مليون دولار، لإنتاج الزيوت النباتية والدقيق والبسكويت والمشروبات الغازية و كان المجمع ينتج ٨٠٪ من الحلويات و التبغ و٦٥٪ من الاحذية في عموم البلاد (United States Department of Agriculture,1966,p:10) بينما انتجت (شركة سابال

للمنتجات الغذائية الأفريقية في داكار) التي تأسست عام ١٩٦٢ اصناف من الأسماك المعلبة (التونة) والأسماك المعبأة الطازجة و كذلك المجمدة، فضلا عن (مصانع تعليب S.A.I.B داكار) التي تأسست عام ١٩٧٠، و محميات (SNCDS) في داكار١٩٦٦و (شركه CCSL لزيوت التشحيم) في داكار التي باشرت بأعمالها عام ١٩٦٧، و شركه (ديكوبا) لتوزيع مستحضرات التجميل و العطور والصابون في داكار تم افتتاحها رسميا عام ١٩٦٣ .(UnitedStates,1985,p:9)

ومن خلال نتائج التعداد السكاني الذي اجرته وزاره الصناعة والتخطيط عام ١٩٦٤ تمت ملاحظه تركز غالبية الصناعات في داكار، وتعد هذه سمة اساسية للوجود الصناعي في دوله السنغال، اذا اخذنا بالاعتبار موقع المؤسسات الكبيرة يتضح لنا بأن نسبه ٦٣٪ من المعامل تقع في هذه المدينة حيث يعمل بها عمال وموظفين حاصلين على شهاده التقنية ومدربين في مراكز التدريب المهني، ينزحون لها من المدن المجاورة بقصد العمل في تلك المنشآت .(FALL,2011,p:202)

وفي عام ١٩٦٨اتبع النظام الحكومي في استراتيجيته الاقتصادية عده قرارات ركزت بالأساس على تطوير الصناعة، فكانت خطوته الأولى تهدف لتوحيد جهود السياسيين والقوى العاملة في البلاد من اجل انشاء مؤسسات صناعية كبيرة للحد من الاستيراد، تزامنا مع رغبه صانعي القرار بتنميه الدخل القومي، فقامت وزاره الصناعة و التخطيط بتفعيل دور الابحاث والدراسات الميدانية بشأن التثقيف الصناعي و انعكاساته على نهضه البلاد وتقدمها، فتم افتتاح (شركه الدراسات والترويج الصناعي) (Sonepl) والتي قدمت الدعم المالي و الفني للمؤسسات والشركات الصغيرة وكذلك للمشاريع ذات الانتاج المتوسط (Diop,2013,p:298).

ولكن ديناميكية النشاطات الصناعية كانت مضطربة؛ بسبب القصور في نظام الحوافز، وعدم وجود شريحة كافيه من رجال الاعمال السنغاليين باستطاعتهم مواجهه المنافسة الدولية، فضلا عن ارتفاع مستوى الحماية وضيق السوق المحلي الذي رافق الانكماش و قله الطلب، و كذلك ركود الانتاج (Diop,2013,p:298) ومع ذلك كانت هناك جهود لإنشاء (المنطقة الصناعية الحرة) في مدينه داكار عام ١٩٧٤ الخاصة بجذب المستثمرين الاجانب لتعزيز الصادرات وتوفير فرص العمل، وكان هناك صندوق «المشاركة و الضمان» برز دوره في انشاء رأس مال نقدي الى جانب تسهيل الإئتمان المصرفي (Diop,2013,p:298-300).

و مما لاشك فيه ان الموارد التي تم استخراجها من باطن الارض في ستينيات القرن الماضي

ساعدت بوضوح في تطوير الصناعة، حيث قامت الحكومة السنغالية باستخراج «فوسفات الكالسيوم» و»فوسفات الألمنيوم» من موضعين الاول في طيبة والثاني في قريه بالو وهي قرية سنغالية تقع في إقليم تامباكوندا بمنطقه باكيل، قرب الحدود الفاصلة ما بين السنغال و دوله مالي، تبعد عن داكار عاصمه السنغال ٧٠٠ كيلومتر (ابوالخير،٢٠٢١) بالقرب من إقليم ثيس (وهو اقليم يقع غرب السنغال على بعد٧٠ كيلومتر من داكار بالجزء المطل على المحيط الاطلسي، يحيط بشبه جزيره الرأس الاخضر، تبلغ مساحته٦,٦٠١ كيلومترمربع، يتميز هذا الاقليم بإمكانيات اقتصادية هائلة في الزراعة والصيد وتربيه المواشي، كما تكثر به الصناعات الاستخراجية والكيميائية على السواحل الرئيسية . للتفاصيل ينظر: (Seynabou Seye,2020,p:9) وينقل الخام المستخرج من بالو الى دكار ثم يشحن للخارج، وتتم معالجه جزء بسيط من الانتاج في(طيبة) للحصول على السماد، بينما يتم تصدير غالبية الإنتاج للخارج، إذ يبلغ متوسط الانتاج حوالي ١,٥ مليون طن سنويا، ونصيب السنغال ٣٪من الصادرات العالمية (سعودي،٢٠٠٤،ص٢٨٥) ولغرض مواكبه التطور الاقتصادي باشر كبار المسؤولين في الدولة عام ١٩٦١ بالتفكير في استخراج الثروة النفطية، لذا انشأت الحكومة بالتعاون مع البلدان الإفريقية المجاورة (الشركة العامة للتكرير) (SAR) بالقرب من داكار (United States, 1985, p:9) نتج عنها تأسيس مصفاة للنفط لغرض معالجة النفط المستورد لسد حاجه صناعه البلاد من المنتجات النفطية (UnitedStates,1985,p8-9) و بذلك شهدت البلاد قفزه فريده في تأريخ الصناعة والتعدين بعد تأسيس (شركة البترول السنغالية) وهي شركة مساهمة حالفت شركة (بي بي) و(مكتب أبحاث البترول) التابع للحكومة الفرنسية ضمن الهيئة العامة للموانئ، و نجحت للمرة الأولى في عام ١٩٦٣ بتكرير النفط ، وهذا الامر جعلها قادره على سد الحاجة المحلية من منتجات النفط (the director geological survey divi-sion,1964,p;16).

ومن اهم الخطط التي اتبعها النظام الاداري السنغالي ضمن برنامجه الحكومي هو اصلاح القطاع الصناعي العام ومشاركه القطاع الخاص، علاوة على تقديم الدعم والإعانة للصناعات الصغيرة؛ لتخفيف القيود و تشجيع المستثمرين وتخفيض الرسوم، ففي عام ١٩٦٠ امتلك أصحاب رؤوس الأموال السنغاليون ٥٪ من الشركات، وفي عام ١٩٧٩ امتلكوا حوالي ٣٤٪ من المصانع الامر الذي عزز من توفير فرص عمل للشبان ففي عام ١٩٦٢ كان لدى السنغال ٥٣,٦٦٣ موظفًا، ارتفعت اعدادهم في عام ١٩٧٧ لغايه ٧٥,٩٩٠ موظفًا هذا يعني أنه

خلال أربعة عشر عامًا تضاعف عدد الوظائف ذات الأجر الثابت لأكثر من ثلاث أضعاف (AuteurAnonyme,1980,p:60).

كما شمل البرنامج التطويري للمصانع امداد كافه المعدات و المكائن بالطاقة الكهربائية التي تحتاجها لذلك اقدمت الحكومة السنغالية على إمداد مصانعها بالطاقة الكهربائية؛ لضمان عدم توقف الأجهزة والمكائن عن العمل. وشمل برنامجها ايضا تصدير المنتجات الصناعية على اثر السياسة الجديدة التي تم تنفيذها في منتصف ثمانينات القرن الماضي (Diop,2013,p:298) فمن جانب آخر استهدفت السياسة الجديدة لعام ١٩٨٩ الحد من مستوى الحماية التي يمكن وصفها بأنها غير ضرورية ومكلفة للعديد من الشركات، و استندت بالأساس على انسحاب الدولة من النشاط الصناعي، واشادت بضرورة تعزيز تنافسية الصناعة من خلال استعاده الاسواق المحلية و تشجيع الصادرات (Marfaing,1999,p:70) و في عام ١٩٩٠ اسست الحكومة السنغالية مجموعة من الشركات جاء في مقدمتها شركه (سوسيتي ناسيونال للأعمال الصناعية) (SONI) والتي لها أثر مهم بتوفير فرص عمل للمواطنين للمساهمة في حل مشكله البطالة، وهذا الامر يعد من ابرز الاهداف التي سعت اليها الحكومة ضمن برنامجها الشامل، و كانت وزاره الصناعة والتخطيط هي المسؤولة امام رئيس الوزراء بتحقيق تلك الأهداف، كما برزت شركات حكومية انتهجت سياسة تطويرية في هذا الصدد اهمها شركه (الجمعية الوطنية الصناعية) (Société Nationaled 'Industrie) المسؤولة عن تطوير الصناعة في عموم البلاد، و كذلك (شركة الفوسفور السنغالية الموريتانية) (Compagnie Sénégo Mauritanienne du Phosphore) التي تقوم باستخراج ومعالجة الفوسفات (Lavergne,1987,p:18).

وتجدر الاشارة الى ان جذور الاصلاح والتنمية الصناعية قد تمت في عهد حكم ليوبولد سيدار سنغور الذي خدم بلاده على مدار عشرون عاما منذ ١٩٦٠ و لغايه ١٩٨٠، والى جانبه عبدو ضيوف الذي اكمل مسيرته في حكم البلاد على مدار اكثر من ثلاثون عاما ، كانوا على رأس قمه هرم الاصلاح والتنمية والتخطيط في كافه القطاعات، كما عمل بخدمه هذا القطاع وزراء سنغاليون شغلوا منصب وزاره الصناعة والتخطيط ابان تلك الحقبة الزمنية ولهم دور في نجاح التنمية الصناعية كان ابرزهم عبدو ضيوف ١٩٦٨- ١٩٧٠ قبل ان يتولى زمام الحكم (Diouf,2014,p:56-75)، و سيرين لامين جوب للأعوام ١٩٨٣-١٩٨٨ (وهو سياسي سنغالي ولد في داكار عام ١٩٣٥، التحق بمعهد الإحصاء بجامعة باريس،

ثم بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء، بدأ مسيرته المهنية عام ١٩٦٢ في مجال الإحصاء، وفي عام تولى منصب رئيس هيئة الإحصاء السنغالية عام ١٩٦٥-١٩٧٤، واصبح مديرًا للكمارك لغايه عام ١٩٧٨ و وزيرا المالية، ثم تسنم منصب وزاره الصناعة و المعادن للأعوام ١٩٧٨-١٩٨٣ توفي سنه ٢٠٠٨. (ينظر): (paxton,2016,p;1044 ؛ https://sunuar ar-chives.com).

خامسا: البنية التحتية والتعمير

كانت البنية التحتية للسنغال قبل الاستقلال ضعيفة حجمت نمو النشاط الاقتصادي؛ بسبب نقص التمويل، حتى عام١٩٦٠ تم البدء بتنفيذ بعض المشاريع التي ساهمت في تطوير الاقتصاد، وبصورة عامة امتلكت السنغال خطوط سكك حديد بطول ٦٠٠ ميل تم تأسيسها عام ١٨٨٥ تربط ما بين سانت لويس و داكار، يمتد الخط الرئيسي الحالي عبر البلاد بالكامل وصولا الى باماكو (عاصمه دوله مالي التي تقع جنوب غرب البلاد على نهر النيجر، تبلغ مساحتها ٢٤٥ كيلومتر مربع، تعد مركز اداري وتجاري مهم، و يبلغ عدد سكانها مليون نسمة يتدين اغلبهم بالدين الإسلامي، أما اصل تسميتها فيعني ظهر التمساح، ترتبط بدوله السنغال عبر سكة حديد تصل الى داكار. للتفاصيل ينظر: حسام الدين ابراهيم عثمان، ٢٠١٢،ص٣٨) و يصل الخط الرئيسي لسكه الحديد لغايه كوليكورو في دوله مالي المجاورة لها، وتمتد فروعه الى توباس، وفي مطلع عام ١٩٦٤ شرعت السنغال بتوسيع طول الطرق الإسفلتية لأكثر من ٩٠٠ ميل من الطرق المعبدة و ١١٠٠ميل من الطرق الترابية المحسنة من اصل ٧٠٠٠ ميل مسارات طرقها الغير محسنة (UnitedstatesDepartmentofAgriculture,1966,p:9) كما قام صندوق الاستثمار فيدس FIDES لدعم التطوير الاقتصادي والاجتماعي بتمويل الحكومة السنغالية بمبالغ مالية لغرض انجاز مشروع توسيع موانئ داكار و زينغينشور وكاولاك، و تأسيس شبكة من طرق النقل في مواقع استراتيجية، علاوه على مد خط سكك حديد تصل بين دكار والنيجر؛ لتسهيل ربط المناطق الزراعية في النيجر مع العاصمة داكار (organisation International du Travail,1983p,6) وفي المجال الجوي يعد مطار داكار الدولي هو بوابه جنوب افريقيا من اوروبا الى امريكا الشمالية تم وضع حجر اساسه عام ١٩٥٢ و انطلقت اولى الرحلات الجوية منه في ستينيات القرن الماضي، وقد تغيير اسم المطار عام ١٩٦٦ ليحمل اسم

الرئيس (ليوبولد سيدار سنغور الدولي) (Connolly,2019,p:41).

إما بشأن الطاقة الكهربائية فقد خضعت قطاعات اقتصادية رئيسية لنموذج تشغيل تقليدي مستوحى من النظام الفرنسي، اذ تأسست شركه الطاقة الكهربائية (EEAOF) بعد الاستقلال و بدأت الحكومة بإنشاء شركتين عامتين هما (شركه كهرباء السنغال) وشركه (توزيع الطاقة الكهربائية السنغالية) تم دمجهما عام ١٩٨٣ في (الشركة الوطنية لتوليد وتوزيع الكهرباء) او ما تسمى بشركه (سينيليك) (NDiAYE,2016,p:19) كما تم فصل (وكالة كهرباء الريف) (Agence Sénégalaised'ElectrificationRurale) و(مجلس تنظيم الكهرباء) عن (سينيليك) تمهيدًا لخصخصتها (Diop,2013,p:319) ومن ابرز واهم الانجازات الحكومية في القطاع الكهربائي بناء سد (ماكا دياما) و يسمى ايضا (بسد جاما) كان سدا قويا و متينا، تم تشييده عام ١٩٨٦على نهر السنغال، ولا يزال يحتفظ بمتانته العالية و دوره الفعال بتوليد الطاقة، يعد لغرض منه لمنع وصول المياه المالحة من المنبع، فهو يروي ٤٥,٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية، فضلا عن دوره المهم في تحسين نشاط الطاقة الكهربائية في عموم البلاد، كما ويعد جسرا بريا يستخدم للعبور ما بين السنغال و موريتانيا. (bienabe,2017,p;50-59).

وفي هذا الإطار اولت الحكومة اهتماما بالغا بالموارد المائية فعملت على توفير المياه للسكان ففي عام ١٩٧١ قامت بتأميم شركة المياه (سونيس) (SONEES) بإسم (الشركة الوطنية لاستغلال مياه السنغال) وفي عام ١٩٨٣ تم توقيع عقد امتياز ما بين الحكومة والشركة، وبعدها قررت تفويض خدمه المياه الحضرية الى القطاع الخاص بموجب عقد إيجار تم توقيعه عام ١٩٩٥ وبذلك تم اصلاح قطاع المياه بعد تعاقد وزاره الموارد المائية السنغالية مع شركه (SED) لمده عشر اعوام، و شركه (SONES) لمده ثلاثون عاما، و قد كان يتجدد العقد بينهما كل خمسه اعوام بعدما تستعرض الشركة ادائها للرئيس عبدو ضيوف كل عامين، اثمر تعاون الدولة مع هذه الشركات عن انجازات قيمة أذ حققت زياده بإنتاج المياه بنسبه ٢٠٪ في عموم السنغال بين الاعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠ كما غطت حاجه العاصمة من المياه بنسبه ٩٠٪ (جميلة، ٢٠١٧ ص٢٧٠).

وفي عام ١٩٩٦ عبرت الحكومة عن رضاها حول نتائج اجراءات الخصخصة بل اعتقدت أنها نجحت في حشد المساهمين الوطنيين والعاملين في القطاع الخاص لدعم الانتاج المحلي (Diop,2013,p:319) وقد تم العثور على وثيقة حكومية بتأريخ ١٩٩٨ أشارت الى ان رئيس الجمهورية كلف رئيس الوزراء بتشكيل هيئة التشاور للتنسيق و التحكيم بإسم

(المجلس الاعلى للمياة واللجنة الفنية للمياه) على ان يقرر المجلس الاعلى الخيارات الرئيسية لتنميه واداره الموارد المائية، كما يحكم في حال نشوء اي نزاع بناءا على القانون رقم ٨١-١٣المؤرخ في ٤ آذار ١٩٨١ المتعلق بقانون المياه، و القانون رقم ٨٣-٧١ المؤرخ في ٢٠ تموز ١٩٨٣ المتعلق بقانون النظافة، و لمعالجه الصعوبات اقر المجلس الوطني القانون رقم ٨١-٣١ المؤرخ في ٤ آذار ١٩٨١ و المتعلق بقانون المياه، وتضمن نص احكام المادتين ٤٤ و ٥٢ على استخدامات الموارد المائية و التوزيع العادل للموارد بين المستخدمين حسب احتياجهم، و افاد عندما يكون لدى المنشأة نظام صرف صحي مجهز بمحطه لمعالجة المياه، فإن المياه الغير معالجة هي التي يتم جمعها وتحليتها، في حال توريد المياه من الإبار او الصهاريج الخاصة يجب على الوكلاء المعتمدين التأكد من ان المياه صالحة للشرب والترخيص بإستخدامها وعلى الوكلاء المعتمدين التأكد من الموقع الصحيح للمرافق الصحية، كما تخضع الآبار و حمامات السباحة العامة لنفس الرقابة، وفي عام ١٩٩٨ أمر رئيس الجمهورية السنغالية كل من وزير الزراعة و وزير المالية و وزير التخطيط و وزير البيئة و وزير الصحة بتكليفهم في تنفيذ هذا المرسوم الذي تم نشره في الجريدة الرسمية للحكومة السنغالية بعد توقيعه والمصادقة عليه (JOURNA LOFFICIELDEL AREPLB LIQUEDL .(Senegal,1998 p;517

وفيما يخص قطاع الاتصالات فقد ظل (مكتب البريد والاتصالات) قائمًا لنهايه عام ١٩٨٥، حتى تم انشاء (مديرية الاتصالات) التي تمتعت بسلطة شاملة على الاتصالات والصحافة والإعلام، و قد تم افتتاحها في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، و قدمت رؤيةً واسعةً ومنفتحةً للاتصالات من قبل الحكومة السنغالية، وفي عام١٩٩٤ تأسست (مديرية الدراسات والتنظيم والتخطيط في مجال الاتصالات) (DERPT) تحت إشراف وزير الاتصالات، وقد نتجت عن انقسام داخل فروع المديرية ، لكن في عام ١٩٩٠ بدأ الوضع يتغير مع تحرير قطاع الاتصالات، إذ تلقى التنظيم المؤسسي السنغالي ضربةً وأصلح نفسه من جديد، عندما افرزت مديرية الاتصالات التي كانت في السابق ذات اختصاص كامل هيئة مصغرة احتفظت بنفس الاسم لتنظيم الاتصالات والبريد و كان من المفترض أن تصبح جزءا من الهيئة التنظيمية لأنها في طور التكوين، و وصولا لعام ١٩٩٦ نشرت الدولة السنغالية إعلانها بشأن فصل البريد عن الاتصالات (kane,2010 p:123) لإنشاء شركة (سوناتل) (الشركة الوطنية للاتصالات) عوضا عنه ، و قد أجاز إصلاح قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦خصخصة

شركة سوناتل فأدخل المنافسة في هذا القطاع، وشمل التنافس الكامل على خدمات القيمة المضافة وقد تمثل دور الهيئة التنظيمية في وضع قواعد سمحت بمنافسة صحية وعادلة بين مختلف الجهات الفاعلة كما تم إدخال الانترنت للسنغال في بداية عام ١٩٩٦ على اثر الاصلاحات التي اجريت في العام ذاته والتي تميزت بإصدار (قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية) رقم ٠٣-٩٦ المتضمن اعلان سياسة تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلاد. (Diop,2013,p:589).

نافله القول نؤكد ان الحكومة السنغالية سعت بكل جهودها لإنقاذ البلاد من خط الفقر، و عددت اوجه اهتماماتها الاصلاحية لتشمل كافه اوجه النشاط الاقتصادي، و طرقت كل السبل التي تؤدي لنهضه البلاد و تقدمها.

الخاتمة

من خلال كتابه البحث التأريخي يمكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات الواقعية يمكن تلخيصها فيما يلي :

١- اقتصاد السنغال كان ضعيف جدا؛ بسبب وجود عقبات طبيعية حالت دون ازدهار الزراعة في البلاد و تمثلت بالجفاف و ملوحه التربة و قله موارد المياة النقية ادت العقبات الطبيعية الى قله الموارد المالية الكافية لتفعيل البنية التحتية فإنعكست على ضعف قدره الدولة على امداد المصانع بالكهرباء اللازمة لتطوير الصناعات، فضلا عن وعورة مسالك الطرق ادت لضيق نشاط حركه التجارة السنغالية .

٢- سعت الحكومة السنغالية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق عضويتها (بالإيكواس) فعززت تجارتها مع الدول المجاورة

٣- لتقليل الاعتماد على المساعدات الدولية حاولت الحكومة السنغالية تفعيل كافه قطاعاتها الزراعة و الصناعية لتحقيق تكاملها الاقتصادي .

٤- يوصف اقتصاد السنغال بأنه نموذجي إتبع سياسه إحلال الواردات للمده ١٩٦٠-١٩٨٦ ، تلاها سياسه تحرير الاقتصاد بدعم القطاع الخاص .

٥- تمتعت السنغال خلال المدة ١٩٦٠-٢٠٠٠ باستقرار داخلي مهد الطريق للحكومة بوضع برامج انمائية للبلاد، على الرغم من معاناه السنغال من انخفاض مستوى التنمية المحلية، مما يعيق عمليه التنوع الاقتصادي بالتالي ينعكس على تركيز مفرط لصادراتها و منتجاتها.

٦- اقتصاد السنغال حديث التكوين ومع ذلك حقق نموا سريعا نقل البلاد من قائمه الدول الفقيرة الى الدول النامية بسنوات قليلة و هي ما زالت مستمرة بالسعي لتحقيق نتائج افضل.

٧- استهدفت خطط الحكومة السنغالية تحويل البلاد من دولة فقيرة الى متوسطه الدخل، وتلبيه حاجه ابناء الشعب بتوفير فرص عمل للغالبية منهم.

٨-جمع التبرعات لتوفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية المربحة لكلا الطرفين، وهذا لا يمكن له ان يتحقق إلا بتوسيع نطاق العلاقات الدبلوماسية مع كافه الدول الاوروبية والعربية المستثمرة بغرب إفريقيا.

٩- تمكنت الحكومة من وضع خطط متناسقة على وفق دراسات شاملة لحاله البلاد ولمختلف القطاعات من اجل توجيه الموارد المحدودة لتنفيذ المشاريع الأساسية .

١٠- لدوله السنغال مستقبل مشرق؛ لأن الحكومات المتعاقبة و الشعب يمتلكان الإصرار و العزيمة و القناعة بقدراتهم على مواكبه التطور.

ملحق رقم (١) وثيقة تتضمن ميزانية جمهورية السنغال للسنة المالية ١٩٦٠.

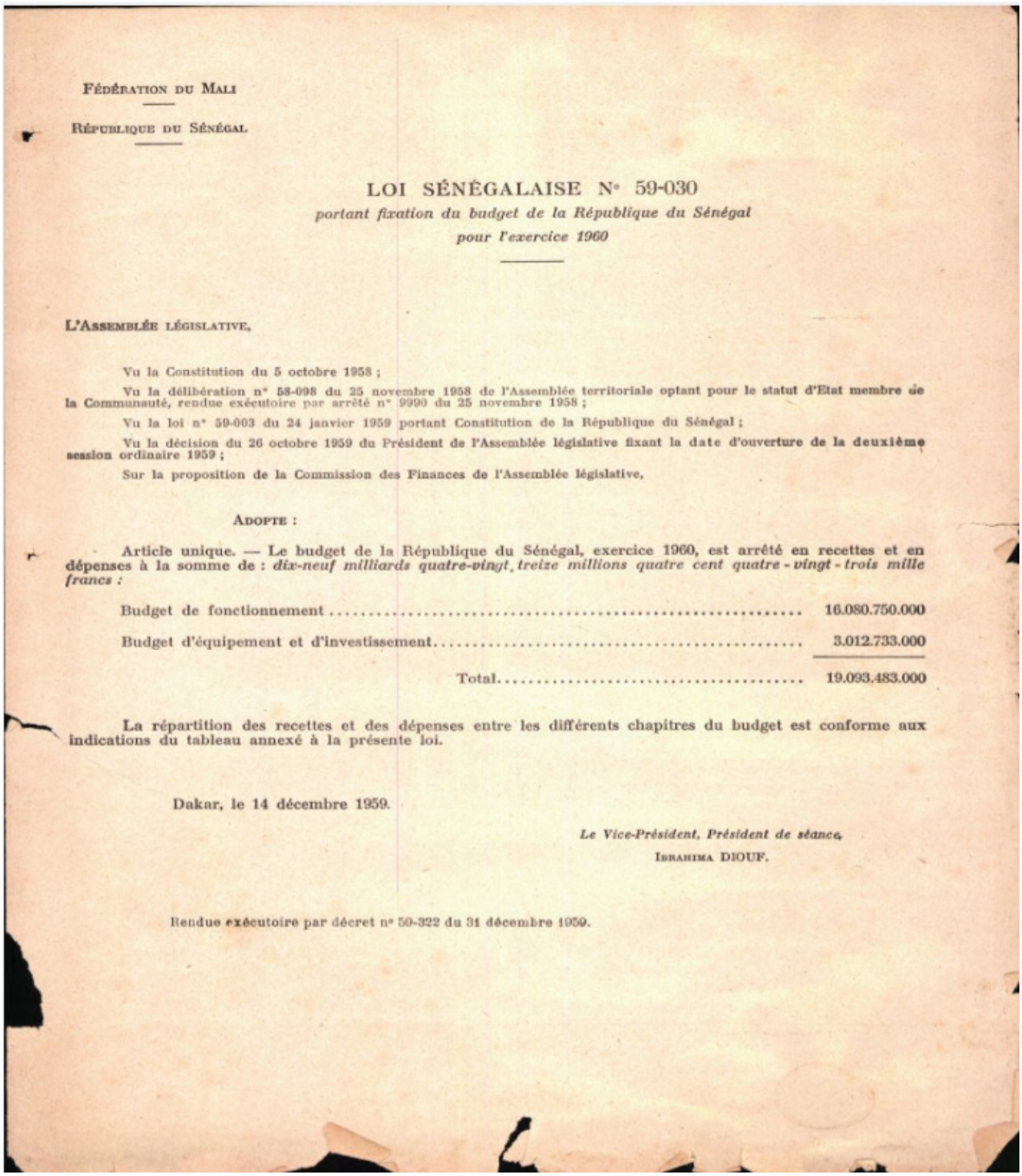

FÉDÉRATION DU MALI

RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL

LOI SÉNÉGALAISE N° 59-030

portant fixation du budget de la République du Sénégal pour l'exercice 1960

L'ASSEMBLÉE LÉGISLATIVE,

Vu la Constitution du 5 octobre 1958 ;

Vu la délibération n° 58-098 du 25 novembre 1958 de l'Assemblée territoriale optant pour le statut d'Etat membre de la Communauté, rendue exécutoire par arrêté n° 9990 du 25 novembre 1958 ;

Vu la loi n° 59-003 du 24 janvier 1959 portant Constitution de la République du Sénégal ;

Vu la décision du 26 octobre 1959 du Président de l'Assemblée législative fixant la date d'ouverture de la deuxième session ordinaire 1959 ;

Sur la proposition de la Commission des Finances de l'Assemblée législative,

ADOPTE :

Article unique. — Le budget de la République du Sénégal, exercice 1960, est arrêté en recettes et en dépenses à la somme de : *dix-neuf milliards quatre-vingt, treize millions quatre cent quatre-vingt-trois mille francs :*

Budget de fonctionnement	16.080.750.000
Budget d'équipement et d'investissement	3.012.733.000
Total	19.093.483.000

La répartition des recettes et des dépenses entre les différents chapitres du budget est conforme aux indications du tableau annexé à la présente loi.

Dakar, le 14 décembre 1959.

Le Vice-Président, Président de séance,

IBRAHIMA DIOUF.

Rendue exécutoire par décret n° 59-322 du 31 décembre 1959.

المصادر العربية

أولاً : الوثائق والتقارير المنشورة

١- التقارير العربية.

(١) برنامج الاغذية العالمي .(١٩٩٧). «مخططات الاستراتيجيات القطرية البند ٦ من جدول الاعمال». الدورة الثانية للمجلس التنفيذي،روما٢٤-٢٦.

ثانياً: الكتب العربية

(١) تهامي.(١٩٧١). الشيخ مولاي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت.

(٢) ابو حجر، أمنه .(٢٠١٩). موسوعه المدن الإسلامية ،ط٢، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

(٢) شريف، المصطفى ولد احمد سالم . (٢٠١٧). الخدمان في مجتمع العرب البيضان دراسة حول الرق و الموالي، الناشر الكتاب Ltd، لندن .

(٣) إنجاي، محمد بمبا . (١٩٩١) . أضواء على السنغال، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة.

(٤) سعودي، محمد عبد الغني . (٢٠٠٤). إفريقية في شخصية القارة شخصيه الاقليم، مكتبه الانجلو المصرية، القاهرة.

(٥) شاكر، محمود. (١٩٧١) . السنغال، مكتبه الفتح،دمشق .

(٦) عبد الله، جاورا ابو الخير.(٢٠٢١). قبس من حياه العلامة الشيخ هارون ساماسا السونينكي السنغالي، الالوكة للنشر والتوزيع ،د.م .

(٧) عيسى، عبد الله عيسى .(٢٠١٧). الاستعمار الفرنسي للسنغال ١٨٥٤-١٨٦٥،ط١، المكتب العربي للمعارف، د.م.

(٨) محمد، علواني سليمان .(٢٠٢٣). الخطاب الدعوي بين الواقع و المأمول السنغال انموذجا، دار لوتس للنشر الحر، الجيزة .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح العربية

(١) نعيمي، فدوه احمد عدنان.(٢٠٢٢). «عبدو ضيوف ودوره السياسي في السنغال ١٩٣٥-٢٠٠٠ دراسة تاريخية»، رسالة غير منشورة. كليه التربية، الجامعة المستنصرية، العراق.

(٢)جميلة، قنادزة .(٢٠١٧). «الشركة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر»، اطروحة غير منشورة. كليه العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعه ابي بكر بلقايد.

(٣) نايل، هدى محمود محمد علي .(٢٠٠٩) . «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المغرب و السنغال منذ ١٩٤٥-١٩٨٠»، رساله غير منشورة. كليه الآداب،.جامعه الزقازيق.

رابعاً: البحوث العربية

(١) سلامة، صبري ابراهيم علي .(٢٠٠١). «اللغة و الثقافة في افريقيا». معهد البحوث والدراسات الافريقية، (جامعه القاهرة) .

(٢) مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية .(٢٠٢٥). «أبحاث ودراسات: ندوة الاحتفاء باليوم العالمي بالشراكة مع معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها». (الجامعة الإسلامية).

خامساً: الصحف و المجلات العربية

(١) صادق، ابو عجيلة أبو غنيمة. (٢٠٢٢) . «الوجود الاستعماري الفرنسي في السنغال في الفترة ما بين ١٨٥٤-١٨٦٥». (مجله العلوم الانسانية)، العدد الخامس و العشرون.

(٢) عبد القادر سلاماني، ومنور صم. (٢٠١٦) . «تجاره الرقيق في إفريقيا الغربية السنغال انموذجا». مجله دراسات، (جامعه وهران).

List of Sources and References: Sources First: Published Documents and Reports 1- Arab Reports (1) World Food Programme (WFP). (1997). "Country Strategy Plans, Item 6 of the Agenda." Second Session of the Executive Board, Rome, 24-26. Second: Arabic Books (1) Tohami. (1971) .Sheikh Moulay, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah for Printing and Publishing, Beirut. (2) Abu Hajar Amneh.(2019). Encyclopedia of Islamic Cities, 2nd ed., Osama Publishing and Distribution House, Amman. (2) Sharif, Mustafa Ould Ahmed Salem. (2017). Servants in White Arab Society: A Study of Slavery and Mawali, Kitab Publishing Ltd., London. (3) Injay, Mohamed Bamba. (1991). Spotlights on Senegal, Islamic Printing and Publishing House, Cairo. (4) Saoudi, Mohamed Abdel Ghani. (2004) .Africa in the Personality of the Continent, the Personality of the Region, Anglo-Egyptian Library, Cairo. (5) Shaker, Mahmoud .(1971). Senegal, Al-Fath Library, Damascus (6) Abdullah, Jawra Abu Al-Khair .(2021). A Glimpse from the Life of the Senegalese Scholar Sheikh Harun Samassa, Al-Aloka Publishing and Distribution, n.d. (7) Issa, Abdullah Issa .(2017). The French Colonization of Senegal 1854-1865, 1st ed., Arab Office for Knowledge, n.d. (8) Muhammad, Alwani Suleiman. (2023). The preaching discourse between reality and hope Senegal as a model, Lotus House for Free Publishing, Giza.

Third: For Arabic Theses and Dissertations (1) Naimi, Fadwa Ahmed Adnan. (2022). "Abdou Diouf and His Political Role in Senegal 1935-2000: A Historical Study," unpublished dissertation. College of Education, Al-Mustansiriya University, Iraq. (2) Jamila, Qanadza. (2017). "Public-Private Enterprises and Economic Development in Algeria," unpublished dissertation. College of Economics, Business, and Management Sciences, Abu Bakr Belkaid University. (3) Nile, Hoda Mahmoud Mohamed Ali. (2009). "Economic and Social Relations between Morocco and Senegal from 1945 to 1980." Unpublished dissertation. Faculty of Arts, Zagazig University. Fourth: Arabic Research (1) Salama, Sabry Ibrahim Ali .(2001). "Language and Culture in Africa." Institute of African Research and Studies, Cairo University. (2)

King Salman International Academy for the Arabic Language. (2025). "Research and Studies: Symposium Celebrating the International Day in Partnership with the Institute for Teaching Arabic to Non-Native Speakers." (Islamic University).

Fifth: Arabic Newspapers and Magazines (1) Sadiq, Abu Ajila Abu Ghanima. (2022). "The French Colonial Presence in Senegal between 1854 and 1865." (Journal of Human Sciences), Issue Twenty-Five. , alqahirihi. (2) Abdelkader Salamani, and Munawwar Sam .(2016). "The Slave Trade in West Africa: Senegal as a Model." Studies Journal, (University of Oran). Sixth: Arabic Encyclopedias 1) Hossam El-Din (2012). Encyclopedia of World Cities, Dar Al-Ulum for Printing and Publishing, Cairo.

المصادر الأجنبية:

أولاً: التقارير الاجنبية

(1) Agence nationale de la statistique et de la Demographie Ministere de la Èconomie des Finances Et du plan .(2019)."Situation Economique et Sociale Regionale2016". Service Régional de la Statistique et de la Démogarphie de Kaolack, kaolack ..

(2) banque mondiale.(2004)."Rappport soumis par Alain de Janvry".NorwegianTrust fund for Environmentally and socially Sustainable Development en satisfaction, Dakar.

(3) United states Department of Agriculture .(1966)."Senegal Agricultural Economy in Brief" .offical, Busines, 20250 , washington, August.

(4)United States .(1985). "Bureau of International Commerce United States Domestic and International Business Administration United States Industry and Trade Administration United States Domestic and International Business Administration". Marketing in Canada International Trade Administration, Overseas Business Reports, U.S. Department of Commerce, 85-01.

(5)Organisation Internationale du Travail .(1983)."Politique et stratégie d'indus-

trialisation en Afrique".effets sur l'emploi et la distribution des revenus – cas du Sénégal, Addis-Abeba, BIT.

(6)Trotignon, .(1994)."Flexibilité et diversification àl'exportation: deux facteurs explicatifs de l'ajustement dans les pays en développe-ment Une étude comparée des politiques d'ajustement menées en Afrique et en Asie du sud-Est".document de travail n93-4 Direction de la prévision Ministère de l' Économie,paris.

ثانيا: الكتب الاجنبية

(1)Ahanhanzo,Maurice Glèlè- .(1986). Abdou Diouf, Introduction à l'organisation de l'unité africaine et aux organisations régionales africaines,FeniXX réédition numérique, paris.

2)Auteur anonyme .(1981). Marchés tropicaux et méditerranéens, vol37, n.p.)

(3)Biénabe and Estelle et Alain Rival .(2017). Sustainable Development and Tropical Agri-chains, Spring éditeur, n.p .

(4)Brüntrup Michael.(2008). politique commerciale et développement agricole au Sénégal, "Deutsches institut fur Entwicklung spolitik".

(5)Connolly, Sean .(2019). Senegal Bradt Travel Guides, USA.

(6)de Benoist, Joseph-Roger .(1987).Eglise et pouvoir colonial au Soudan Français, karthala,n.p.

(7)Delgado Christopher L. , & Ousmane Badiane,(1995) A 2020 Vision for Food Agriculture, and the Environment in Sub-Saharan Africa, International Food Policy Research Institute, n.p .

(8) Diagne,par Abdoulay .(2014).Les politiques Agricoles: Alignements sur les objectifs officiels et Effcience,Consortium pour la Recherche Economique et sociale,-Dakar.

(9)Diop,Momar-Coumba.(2013). sénégal(2000-2012)Les institution et politiques à l'épreuve d' une gouvernance libérale,karthala,paris.

(10) FALL, Babacar. (2011).Le travail au Sénégal au XXe siècle,KARTHALA Editions,n.p.

(11)Gopestake,Kate wellard James .(1993). Non-governmental organizations and the state in Africa: rethinking roles in sustainable agricultural development, psychology press, New york.

(12)Hennefrund, Helen Emma .(1939). A Selected List of References on the Economic Aspects of the Industry, 1920-1939, The Peanut Industry.

(14)Kane khalifa ababacar .(2012). Droit portuaire en Afrique Aspects juridiques de la gestion et de l'exploitation portuaires au Sénégal, Editions L'Harmattan,2012.

(15)KANE, Oumar.(2010). L'organisation des télécommunications au Sénégal Entre gouvernance et régulation, KARTHALA Editions, Paris

(16) Nancekivell, Daved .(2023). and Shokry Gohar, yallā Senegal Contry located in west Africa, Volume1,Gambridge University praess,United kingdom.

(17)Ismaila, MADIOR FALL.(2009). Médias France Intercontinent , Evolution constitutionnelle du Sénégal – De la veille de l'Indépendance aux élections de 2007, Karthala Editions,paris.

18) Jean Bretin.(2017).Non petits-Enfants sont des païens, Lulu com,n.p.)

(19)kassé,Moustapha.(2015).L'économie du sénégal Les 5 défis d'un demi-siècle de croissance atone,L'harmattan, paris .

(20) La Vie technique et industrielle.(1924). L'Afrique Occidentale française, La Vie technique, industrielle, agricole et coloniale, n.p .

(21)Lavergne, R.P. .(1987).L'AIDE Au Développment Du Canada Au Sénégal Une étude indépendante de Réal Lavergne avec la collaboration de.E philip English, Institut Nord Sud, Ottawa, Ont., CA .

(22)Marfaing Laurence,Mariam Sow .(1999).Les opérateurs économiques au Sénégal entre le formel et l'informel, 1930-1996 ,karthala Editions.

(23)Paxton, John .(2016).The Statesmaṅs year-Book Statistical and Historical an-

nual of The states of the worid for the year1986-1987, Palgrave Macmilan Uk .

(24)Seynabou Seye .(2020). UNE Famille Sénégalo-Malienne, leséditions du net, n.p.

(25)Thioub Ibrahima and Diop Momar-Coumba .(1998). Catherine Boone. Economic Liberalization in Senegal Shifting Politics of Indigenous Business Interests. African Studies Review, Vol 41, n.p.

(26)Ylvia washington Ba .(2015).The Concept of Negritude In the poetry of Leopold Sedar Senghor princeton Legacy Library , princeton university press ,United tates.

ثالثا: البحوث الاجنبية المنشورة

(1)African Development Bank(AfDB) .(2012)."Senegal Country Growth Diagnosis".'AfDB ,Tunis.

(2)Boye François.(1990)."A Retrospective Analysis of the Senegalese Economy". December 1990: Conference paper from School of Business, Montclair State University.

(3)Cissé Fatou, choi ji Eun, Scoping paper on industry in Senegal, Learning to Compete working paper no .26 united Nations University ,Unu-wider worid institute for Development.

(4)Malick Gaye and Loly Dlouf.(2001)."Moving Towards local agenda 21in Rufisque Senegal". Working paper series on urban Environ mental Action plans and local Agenda21 working paper6 also printed Environment and urbanization13(2)october ,Human settlements programmiied ,London.

رابعاً: الصحف و المجلات الأجنبية

(1) Crops du Magazine .(1991)."Dioum Baba". Limited Africa(Journal), Africa whos who,0261-1570, London.

(2)Corps du magazine .(1993)."L'Économie sénégalaise". Bulletin de l'Afrique(revue) nombre 5, Ediafric-Service.

(3)JOURNAL OFFICIEL DE LA REPLBLIQUE DL SENEGAL(revue) .(1998)."DECRET n 98-5557 du 25juin 1998 portant création d'un Conseil supérieur de l'Eau presentation".Dakar ,8août .

(4)TheDirector Geological Survey Division Ministry of Lands Minesand Labour .(1964)."development in Africa In1963".American Association of Petroleum geologists revue petroleum vol 48,nomber6-12,the association.

خامساً: المذكرات الاجنبية

(١) Diouf ,Abdou .(2014). Memoires , n.pr., Paris .

سادساً: المواقع الالكترونية

(1)https://sunuar archives.com scategory/ministres-econministres omie-et-des-finances/serigne-lamine-diop